الجامع

في

متون العقيدة والتوحيد

حقوق الطبع محفوظة

الترقيم الدولي
٩٧٨/٩٧٧/٦٢٤١/٧٨/٧

الطبعة : الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/١٣٦١٥

التاريخ: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م

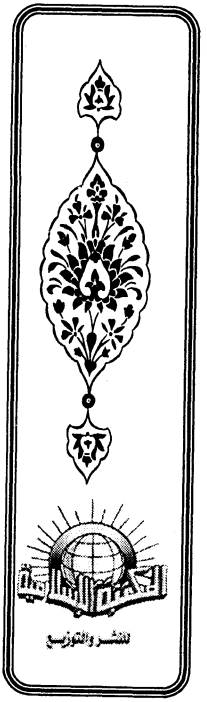

المكتبة الإسلامية القاهرة- ٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية
ت وفاكس: ٢٠٢/٤٩٩١٢٥٤ الإدارة: ت/ ٠٦٠٦-٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨-٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨

الجامع

في

متون العقيدة والتوحيد

طبعة مشكولة مخرجة الأحاديث
ذات حواشٍ علمية نافعة

قسم التحقيق والبحث العلمي
بالمكتبة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

*الحمد لله رب العالمين، قيوم السموات والأرضين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من اقتفى أثرهم واتبع هداهم إلى يوم الدين.

* وبعد:

فهذا الكتاب قد حوى بين دفتيه جملةً ماتعةً نفيسةً من متون العقيدة الإسلامية الصحيحة.

*ولا يخفى على أحد من المشتغلين بالعلوم الشرعية ما للعقيدة من أهمية عُظمى، والمتأمل في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ يتَّضح له أن العقيدة هي مبنى دعوة الأنبياء عليهم السلام، وأساس رسالاتهم، وغاية مُرادهم، وهي سبيل النجاة في الدنيا والآخرة، والحد الفاصل بين أولياء الله وأعدائه.

* إن للعقيدة الصحيحة أثرًا بالغًا في صلاح الأمم ونهضتها؛ لذا حاول أعداء الإسلام تكديرَ صفائها وتشويهَ صورتها -ولا سيما في زماننا هذا-، ومعلوم أن هذه الأمةَ لن يعود لها مجدُها إلَّا بعودتها إلى النبع الصافي من العقيدة الصحيحة المستمدة من الكتاب والسنة بفهم أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم من سلف الأمة.

* لهذا -ولغيره- رأينا أن نضع بين يديك -أيها القارئ الكريم-

هذا الجامعَ الرائقَ من متون العقيدة الصحيحة الصافية.

وجاء عملنا في هذا الجامع على النحو التالي:

١- قُمنا بجمع مادة الكتاب بانتقاء متونه، وتوخينا في ذلك أن يكون المتن شاملًا صحيحًا -في معظمه-، وذلك مع السهولة واليُسر.

٢- رتبنا المتون داخل الكتاب باعتبار المرحلة الزمنية لصاحب المتن من الأقدم إلى الأحدث.

٣- عزونا الأحاديث الواردة في الكتاب إلى مصادرها الأصلية مع مراعاة الاختصار غير المُخلّ.

٤- علَّقنا على بعض المواطن التي تشتمل على غموضٍ أو لَبْس، أو التي رأينا فيها مخالفةً لمنهج أهل السنة والجماعة.

٥- قمنا بضبط مادة الكتاب وشَكله شَكلًا كاملًا؛ حتى يتسنى للقارىء الكريم قراءة المتن بطريقة سليمة، وحِفظه حِفظًا صحيحًا.

* هذا؛ ونسأل الله ﷻ أن يبارك في هذا العمل، وأن يكتب له القبول والنفع، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلِّ اللهم على محمد وآله وصحبه ومن والاه.

قسم التحقيق
بالمكتبة الإسلامية

(١) الفِقْهُ الأَكْبَر

الإمام أبو حنيفة (٨٠- ١٥٠هـ)

بَيَانُ أُصُولِ الْإِيمَانِ

أَصْلُ التَّوْحِيدِ، ومَا يَصِحُّ الاعْتِقَادُ عَلَيْهِ.

يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: آمَنْتُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوتِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَالْحِسَابِ وَالْمِيزَانِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ حَقٌّ.

وَحْدَانِيَّةُ اللهِ تَعَالَى

وَاللهُ تَعَالَى وَاحِدٌ، لَا مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ، وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَد، لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ.

الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ

أَمَّا الذَّاتِيَّةُ: فَالْحَيَاةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْكَلَامُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْإِرَادَةُ[1]، وَأَمَّا الْفِعْلِيَّةُ: فَالتَّخْلِيقُ وَالتَّرْزِيقُ وَالْإِنْشَاءُ وَالْإِبْدَاعُ

(١) ظاهر هذه العبارة حَصْرُ الصفات الذاتية في سبع الصفات المذكورة، ومُؤدَّى هذا تعطيل باقي =

وَالصُّنْعُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ، لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ لَمْ يَحْدُثْ لَهُ صِفَةٌ ولَا اسْمٌ.

صِفَاتُ اللهِ أَزَلِيَّةٌ

لَمْ يَزَل عَالِمًا بِعِلْمِهِ، وَالْعِلْمُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَقَادِرًا بِقُدْرَتِهِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَمُتَكَلِّمًا بِكَلَامِهِ، وَالْكَلَامُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَخَالِقًا بِتَخْلِيقِهِ، وَالتَّخْلِيقُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَفَاعِلًا بِفِعْلِهِ، وَالْفِعْلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالْفَاعِلُ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وَالْفِعْلُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَالْمَفْعُولُ مَخْلُوقٌ، وَفِعْلُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ

وَصِفَاتُهُ فِي الْأَزَلِ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ وَلَا مَخْلُوقَةٍ، ومَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ أَوْ مُحْدَثَةٌ أَوْ وَقَفَ أَوْ شَكَّ فِيهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ وَفِي الْقُلُوبِ مَحْفُوظٌ، وَعَلَى الْأَلْسُنِ مَقْرُوءٌ، وَعَلَى النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلام مُنَزَّلٌ، وَلَفْظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ (١)

=

صفات الذات، وأهل السنة والجماعة يثبتون صفات أخرى للذات مثل: الحِكمة والعَظمة والعزَّة والغِنَى، وبعض الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

(١) قول الإمام رحمه الله: «ولفظنا بالقرآن مخلوق»، إن أراد به المَلْفوظ فهذا مخالف لمعتقد أهل السنة، وإن أراد فعل المخلوق فلا بأس به.

وَكِتَابَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ وَقِراءَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ حِكَايَةً عَنْ مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَنْ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْهُمْ، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَكَلَامُ مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ (١)، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ قَدِيمٌ لَا كَلَامَهُمْ، وَسَمِعَ مُوسَى عليه السلام كَلَامَ اللهِ تَعَالَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء].

وَقَدْ كَانَ اللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا وَلَمْ يَكُنْ كَلَّمَ مُوسَى عليه السلام، وَقَدْ كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقًا فِي الْأَزَلِ وَلَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ، فَلَمَّا كَلَّمَ اللهُ مُوسَى كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا بِخَلَافِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَتِنَا.

وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا، وَيَسْمَعُ لَا كَسَمْعِنَا، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِالْآلَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِلَا آلَةٍ وَلَا حُرُوفٍ (٢)، وَالْحُرُوفُ

---

(١) يبدو أن هنا سقطًا في العبارة، والصواب أن يقال: «وكلام موسى وغيره من المخلوقين مَخْلوق».

(٢) هذا من مقالات المتكلمين، وعقيدة أهل السُّنة أن القرآن بحروفه هو كلام الله تكلَّم بحروفه وصوته ﷻ، ولا يكون الكلام إلَّا بحرف وصوت.

مَخْلُوقَةٌ، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ وَمَعْنَى الشَّيْءِ الثَّابِتِ بِلَا جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، ولَا حَدَّ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا مِثْلَ لَهُ.

الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ

وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ كَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، فَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ، فَهُوَ لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالُ الصِّفَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْقَدَرِ وَالِاعْتِزَالِ، وَلَكِنَّ يَدَهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيْفٍ، وَغَضَبَهُ وَرِضَاهُ صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ.

الْقَوْلُ فِي الْقَدَرِ

خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ اللهُ تَعَالَى عَالِمًا فِي الْأَزَلِ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَهُوَ الَّذِي قَدَّرَ الْأَشْيَاءَ وَقَضَاهَا، وَلَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الآخِرَةِ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وكَتَبَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَلَكِنْ كَتَبَهُ بِالْوَصْفِ لَا بِالْحُكْمِ [1]، وَالْقَضَاءُ والْقَدَرُ وَالمَشِيئَةُ صِفَاتُهُ فِي الْأَزَلِ بِلَا كَيْفٍ،

(١) هذه العبارة لها معنيان، فإن أُريد نفي مرتبة الخلق فهذا خطأ، وإن أُريد نفي الجبر فصواب لا =

يَعْلَمُ اللهُ تَعَالَى الْمَعْدُومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعْدُومًا وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ إِذَا أَوْجَدَهُ، وَيَعْلَمُ اللهُ الْمَوجُودَ فِي حَالِ وُجُودِهِ مَوْجُودًا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ فَنَاؤُهُ، وَيَعْلَمُ اللهُ الْقَائِمَ فِي حَالِ قِيَامِهِ قَائِمًا، وَإِذَا قَعَدَ فَقَدْ عَلِمَهُ قَاعِدًا فِي حَالِ قُعُودِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ أَوْ يَحْدُثَ لَهُ عِلْمٌ وَلَكِنَّ التَّغَيُّرَ وَالِاخْتِلَافَ يَحْدُثُ عِنْدَ الْمَخْلُوقِينَ.

مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّاسَ

خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْخَلْقَ سَلِيمًا مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ثُمَّ خَاطَبَهُمْ وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ[1]، فَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ بِفِعْلِهِ وَإِنْكَارِهِ وَجُحُودِهِ الْحَقَّ بِخِذْلَانِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَآمَنَ مَنْ آمَنَ بِفِعْلِهِ وَإِقْرَارِهِ وَتَصْدِيقِهِ، بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ وَنُصْرَتِهِ لَهُ، أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ فَجَعَلَهُمْ عُقَلَاءَ فَخَاطَبَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْكُفْرِ فَأَقَرُّوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِيمَانًا، فَهُمْ يُولَدُونَ عَلَى تِلْكَ الْفِطْرَةِ، وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ، وَمَنْ آمَنَ وَصَدَّقَ فَقَدْ ثَبَتَ عَلَيْهِ وَدَاوَمَ.

وَلَمْ يُجْبِرْ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَلَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَلَا خَلَقَهُ

=

إشكال فيه.

(١) الصواب أن يقال: إن الله خلق الخلق على الفِطرة والإقرار بالميثاق الأول، وما فيه من إقرارهم بالربوبية المستلزم لتوحيد الألوهية.

مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا وَلَكِنْ خَلَقَهُمْ أَشْخَاصًا، وَالْإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِعْلُ العِبَادِ، وَيَعْلَمُ اللهُ تَعَالَى مَنْ يَكْفُرُ فِي حَالِ كُفْرِهِ كَافِرًا ، فَإِذَا آمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلِمَهُ مُؤْمِنًا فِي حَالِ إِيمَانِهِ [١] وَأَحَبَّهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَصِفَتُهُ، وَجَمِيعُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ كَسْبُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاللهُ تَعَالَى خَالِقُهَا وَهِيَ كُلُّهَا بِمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

الطَّاعَاتُ مَحْبُوبَةٌ للَّهِ

وَالْمَعَاصِي مَقْدُورَةٌ غَيْرَ مَحْبُوبَةٍ

وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى وَبِمَحَبَّتِهِ وَبِرِضَائِهِ وَعِلْمِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَتَقْدِيرِهِ،وَالْمَعَاصِي كُلُّهَا بِعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ لَا بِمَحَبَّتِهِ وَلَا بِرِضَائِهِ وَلَا بِأَمْرِهِ.

الْقَوْلُ فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ

وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كُلُّهُمْ مُنَزَّهُونَ عَنِ الصَّغَائِرِ [٢] وَالكَبَائِرِ، وَالْكُفْرِ وَالْقَبَائِحِ، وَقَدْ كَانَتْ مِنْهُمْ زَلَّاتٌ وَخَطَايَا.

---

(١) هذه العبارة من مُعتقدات القَدرية النُّفاة، والصواب -الذي عليه أهل السُّنة- أن الله يعلم الكافر حال كفره، ويعلمه كيف يكون إيمانه قبل أن يُؤمن، وذلك كله بعلمه ومشيئته ﷻ.

(٢) أدلة الكتاب والسُّنة وأقوال السَّلف تدل على أن الأنبياء معصومون من الكُفر والكبائر مُطلقًا، وكذا مِن تعمُّد الصغائر، وإذا وقعوا في الصغائر فإنهم لا يُقرون عليها.

الْقَوْلُ فِي الرَّسُولِ ﷺ

وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَبِيبُهُ وَعَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَنَبِيُّهُ، وَصَفِيُّهُ وَنَقِيُّهُ،وَلَمْ يَعْبُدِ الصَّنَمَ وَلَمْ يُشْرِكْ بِاللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ قَطُّ، وَلَمْ يَرْتَكِبْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً قَطُّ[1] .

الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ

وَأَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ثُمَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ -الْفَارُوقُ- ثُمَّ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ -ذُو النُّورَيْنِ- ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْمُرْتَضَى رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

لَا يُكَفَّرُ مُسْلِمٌ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ

عَابِدِينَ ثَابِتِينَ عَلَى الْحَقِّ وَمَعَ الْحَقِّ نَتَوَلَّاهُمْ جَمِيعًا وَلَا نَذْكُرُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَلَا نُكَفِّرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً إِذَا لَمْ يَسْتَحِلَّهَا ولَا نُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ الْإِيمَانِ، وَنُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فَاسِقًا غَيْرَ كَافِرٍ.

---

(١) الصحيح أن يقال: ولم يقع في كبيرة أو يتعمَّد صغيرة أبدًا.

ذِكْرُ بَعْضٍ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ

وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ سُنَّةٌ، وَالتَّرَاوِيحُ فِي لَيَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ سُنَّةٌ، وَالصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ جَائِزَةٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يُخَلَّدُ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا مُؤْمِنًا، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ حَسَنَاتِنَا مَقْبُولَةٌ وَسَيِّئَاتِنَا مَغْفُورَةٌ كَقَوْلِ الْمُرْجِئَةِ ، وَلَكِنْ نَقُولُ: مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعِ شَرَائِطِهَا خَالِيَةً عَنِ الْعُيُوبِ الْمُفْسِدَةِ، وَلَمْ يُبْطِلْهَا بِالْكُفْرِ وَالرِّدَّةِ، وَالْأَخْلَاقِ السَّيِّئَةِ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا مُؤْمِنًا، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُضَيِّعُهَا بَلْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ وَيُثِيبُهُ عَلَيْهَا.

وَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّئَاتِ دُونَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ وَلَمْ يَتُبْ عَنْهَا صَاحِبُهَا حَتَّى مَاتَ مُؤْمِنًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ فِي مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِالنَّارِ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَلَمْ يُعَذِّبْ بِالنَّارِ أَصْلًا، وَالرِّيَاءُ إِذَا وَقَعَ فِي عَمَلٍ مِنَ الأَعْمَالِ؛ فَإِنَّهُ يُبْطِلُ أَجْرَهُ وَكَذَلِكَ الْعُجْبُ.

آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ

وَالآيَاتُ ثَابِتَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَالْكَرَامَاتُ لِلْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، وَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ

لِأَعْدَائِهِ مِثْلَ إِبْلِيسَ وَفِرْعَوْنَ وَالدَّجَّالِ فِيمَا رُوِيَ [مِنَ][1] الْأَخْبَارِ أَنَّهُ كَانَ وَيَكُونُ لَهُمْ لَا نُسَمِّيهَا آيَاتٍ وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِنْ نُسَمِّيهَا قَضَاءَ حَاجَاتِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقْضِي حَاجَاتِ أَعْدَائِهِ اسْتِدْرَاجًا لَهُمْ وَعُقُوبَةً لَهُمْ فَيَغْتَرُّونَ بِهِ وَيَزْدَادُونَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا، وَكُلُّهُ جَائِزٌ مُمْكِنٌ.

رُؤْيَةُ اللهِ فِي الآخِرَةِ

وَكَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَرَازِقًا قَبْلَ أَنْ يَرْزُقَ، وَاللهُ تَعَالَى يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وَهُمْ فِي الْجَنَّةِ بِأَعْيُنِ رُؤُوسِهِمْ بِلَا تَشْبِيهٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ[2].

تَعْرِيفُ الْإِيمَانِ

وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ[3]، وَإِيمَانُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ جِهَةِ الْمُؤْمِنِ بِهَا، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ مِنْ جِهَةِ الْيَقِينِ وَالتَّصْدِيقِ، وَالْمُؤْمِنُونَ مُسْتَوُونَ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّوحِيدِ مُتَفَاضِلُونَ فِي

---

(١) زيادة عن الأصل لمقتضى السياق.

(٢) هذه العبارة من ألفاظ المُتكلمين، وهي مخالفة لمذهب أهل السُّنة في نفي العلم بالكيفية، وكيف تُنفى المسافة بين المخلوق وبين ما يراه؟!

(٣) هذا التعريف فيه قصور شديد، والصواب – الذي عليه أهل السُّنة – : أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

الْأَعْمَالِ [١].

عَلَاقَةُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَان

وَالْإِسْلَامُ هُوَ التَّسْلِيمُ وَالانْقِيَادُ لِأَوَامِرِ اللهِ تَعَالَى، فَمِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ إِيمَانٌ بِلَا إِسْلَامٍ، وَلَا يُوجَدُ إِسْلَامٌ بِلَا إِيمَانٍ [٢]، وَهُمَا كَالظَّهْرِ مَعَ الْبَطْنِ، وَالدِّينُ اسْمٌ وَاقِعٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا.

مَعْرِفَتُنَا بِاللهِ تَعَالَى

نَعْرِفُ اللهَ تَعَالَى حَقَّ مَعْرِفَتِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ، وَلَيسَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَعْبُدَ اللهَ حَقَّ عِبَادَتِهِ كَمَا هُوَ أَهْلٌ لَهُ، وَلَكِنَّهُ يَعْبُدُهُ، بِأَمْرِهِ كَمَا أَمَرَهُ بِكِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَيَسْتَوِي الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْيَقِينِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَاءِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِيمَا دُونَ الْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

---

(١) مقتضى هذه العبارة استواء المؤمنين في أصل الإيمان واليقين، وهذا خطأ مخالف لمعتقد أهل السُّنة الذين يعتقدون أن المؤمنين مُتفاضلون في أصل التصديق واليقين وكذا في الأعمال.

(٢) هذه العبارة مُخالفة لقوله تعالى: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]، إلا إن أُريد أنهما لفظتان إن اجتمعتا افترقتا وإن افترقتا اجتمعتا.

شَفَاعَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمِيزَانُ وَالْحَوْضُ

وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ قَدْ يُعْطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضْعَافَ مَا يَسْتَوْجِبُهُ الْعَبْدُ تَفَضُّلًا مِنْهُ، وَقَدْ يُعَاقِبُ عَلَى الذَّنْبِ عَدْلًا مِنْهُ، وَقَدْ يَعْفُو فَضْلًا مِنْهُ، وَشَفَاعَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حَقٌّ، وَشَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُذْنِبِينَ وَلِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْهُمُ الْمُسْتَوْجِبِينَ الْعِقَابَ حَقٌّ ثَابِتٌ، وَوَزْنُ الْأَعْمَالِ بِالْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ، وَحَوْضُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقٌّ.

الْجَنَّةُ وَالنَّارُ لَا تَفْنَيَانِ

وَالْقَصَاصُ فِيمَا بَيْنَ الْخُصُومِ بِالْحَسَنَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقٌّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمُ الْحَسَنَاتُ فَطَرْحُ السَّيِّئَاتِ عَلَيْهِمْ حَقٌّ جَائِزٌ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَلَا يَفْنَى عِقَابُ اللهِ تَعَالَى، وَثَوَابُهُ سَرْمَدًا، وَاللهُ تَعَالَى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا مِنْهُ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ عَدْلًا مِنْهُ، وَإِضْلَالُهُ خِذْلَانُهُ، وَتَفْسِيرُ الْخِذْلَانِ أَنْ لَا يُوَفِّقَ الْعَبْدُ إِلَى مَا يَرْضَاهُ وَهُوَ عَدْلٌ مِنْهُ، وَكَذَا عُقُوبَةُ الْمَخْذُولِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

عَذَابُ الْقَبْرِ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْلُبُ الْإِيمَانَ مِنَ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ

قَهْرًا وَجَبْرًا، وَلَكِنْ نَقُولُ: الْعَبْدُ يَدَعُ الْإِيمَانَ فَحِينَئِذٍ يَسْلُبُهُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ.

وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ كَائِنٌ فِي الْقَبْرِ، وَإِعَادَةُ الرُّوحِ إِلَى الْجَسَدِ فِي قَبْرِهِ حَقٌّ، وَضَغْطَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُهُ حَقٌّ كَائِنٌ لِلْكُفَّارِ كُلِّهِمْ، وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ حَقٌّ جَائِزٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ بِالْفَارِسِيَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّ اسْمُهُ فَجَائِزٌ الْقَوْلُ بِهِ سِوَى الْيَدِ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «بَروئ خُدَ» أَيْ -عَزَّ وَجَلَّ- بِلَا تَشْبِيهٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

مَعْنَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ

وَلَيْسَ قُرْبُ اللهِ تَعَالَى وَلَا بُعْدُهُ مِنْ طَرِيقِ طُولِ الْمَسَافَةِ وَقِصَرِهَا، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى الْكَرَامَةِ وَالْهَوَانِ، وَالْمُطِيعُ قَرِيبٌ مِنْهُ بِلَا كَيْفٍ، وَالْعَاصِي بَعِيدٌ مِنْهُ بِلَا كَيْفٍ، وَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ وَالْإِقْبَالُ يَقَعُ عَلَى الْمُنَاجِي وَكَذَلِكَ جِوَارُهُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْوُقُوفُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِلَا كَيْفِيَّةٍ.

الْقَوْلُ فِي تَفَاضُلِ آيَاتِ الْقُرْآنِ

وَالْقُرْآنُ مُنَزَّلٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ، وَآيَاتُ الْقُرْآنِ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ كُلُّهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ وَالْعَظَمَةِ، إِلَّا

أَنَّ لِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ، وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ مِثْلُ آيَةِ الْكُرْسِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهَا جَلَالُ اللهِ تَعَالَى وَعَظَمَتُهُ وَصِفَاتُهُ، فَاجْتَمَعَتْ فِيهَا فَضِيلَتَانِ: فَضِيلَةُ الذِّكْرِ وَفَضِيلَةُ الْمَذْكُورِ، وَلِبَعْضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكْرِ فَحَسْب مِثْل قِصَّةِ الْكُفَّارِ، وَلَيْسَ لِلْمَذْكُورِ فِيهَا فَضْلٌ وَهُمُ الْكُفَّارُ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ كُلُّهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي الْعَظَمَةِ وَالْفَضْلِ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهَا [١].

أَبْنَاءُ رَسُولِ اللهِ وَبَنَاتِهِ

وَقَاسِمٌ وَطَاهِرٌ وَإِبْرَاهِيمُ كَانُوا بَنِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَفَاطِمَةُ وَرُقَيَّةُ وَزَيْنَبُ وَأُمُّ كُلْثُومٍ كُنَّ جَمِيعًا بَنَاتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِذَا أَشْكَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ شَيْءٌ مِنْ دَقَائِقِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُوَ الصَّوَابُ عِندَ اللهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَجِدَ عَالِمًا فَيَسْأَلَهُ، وَلَا يَسَعُهُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ، وَلَا يُعْذَرُ بِالْوَقْفِ فِيهِ [٢]، وَيُكَفَّرُ إِنْ وَقَفَ، وَخَبَرُ الْمِعْرَاجِ حَقٌّ مَنْ رَدَّهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

---

(١) هذا القول يتنافى مع بعض النصوص الدَّالة على فضيلة بعض آيات وأحاديث الصفات، كآية الكرسي، وأحاديث «اسم الله الأعظم».

(٢) إن أُريد بالتوقف هنا التوقف عن قبول الخبر فلا بأس، وأما إن اعتقد صحته وَقَبِلَهُ ولكن توقَّف حتى يتمكَّن من السؤال فهذا لا يتنافى مع ثبوت الإيمان.

أَشْرَاطُ السَّاعَةِ

وَخُرُوجُ الدَّجَّالِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَنُزُولُ عِيسَى عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَسَائِرِ عَلَامَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقٌّ كَائِنٌ، وَاللهُ تَعَالَى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.